

The Suitability of the Digital Currency "Bitcoin" for Fulfilling International Trade Contracts ²

مدى ملائمة العملة الرقمية "البيتكوين" للوفاء في عقود التجارة الدولية ¹

Adnan Saleh Alomar ^{1*}

عدنان صالح العمر ^{1*}

¹ Associate Professor, Private Law Department, Faculty of Law, Yarmouk University, Jordan

¹ أستاذ مشارك- قسم القانون الخاص- كلية القانون- جامعة اليرموك-

* Corresponding Author: Adnan Alomar (adnan.alomar@yu.edu.jo)

الأردن

*الباحث المراسل: عدنان العمر (adnan.alomar@yu.edu.jo)



This file is licensed under a
[Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Accepted	Revised	Received
قبول البحث	مراجعة البحث	استلام البحث
2025 /1/14	2024 /12/24	2024/12/ 17
DOI: https://doi.org/10.31559/LCJS2025.6.specialissue.4		

Abstract:

Objectives: The study aimed to highlight the importance of digital currencies in general and Bitcoin in particular as they play a significant and vital role in the global economic system and are part of the digital economy.

Methods: In this study, the inductive method was relied upon by extrapolating and reviewing comparative legal and technical studies to benefit from them in addressing the research problem, in addition to the analytical method to reach the rulings related to digital currencies as a means of payment in international trade contracts.

Results: Bitcoin offers features that are not available in other currencies, as it can be fulfilled directly without resorting to financial intermediaries or central banks thus eliminating the connection to any financial institution in the world. However, it is also accompanied by many issues, challenges, and difficulties; it is not considered electronic money because it is not based on a specific paper or coin currency, and it is not considered legal tender as it is not issued by a central financial authority and does not fall under the supervision of any specific financial entity.

Conclusions: This study has come up with a set of recommendations, the most prominent of which is the necessity for recognition by governments and central banks of countries, considering it a legal currency, and an approved means of fulfilling obligations in national and international contracts, as it is an unavoidable reality. Therefore, there is an urgent need to regulate it legally, legislatively, and judicially to mitigate the risks of its use and to make it suitable to be a commodity, a means of payment, or a tool for exchanging services.

Keywords: digital currencies; taxes; money laundering; international trade contracts; e-commerce.

المخلص:

الأهداف: هدفت الدراسة إلى بيان أهمية العملات الرقمية بوجه عام وعملة البيتكوين بوجه خاص، حيث تلعب دورًا هامًا وحيويًا في النظام الاقتصادي العالمي وتعد جزءًا من الاقتصاد الرقمي.

المنهجية: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء والاطلاع على الدراسات القانونية المقارنة والتقنية للإفادة منها في معالجة إشكالية البحث، إضافة إلى المنهج التحليلي للوصول إلى الأحكام المتعلقة بالنقود الرقمية كوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية.

النتائج: توفر عملة البيتكوين ميزات لا تتوافر في باقي العملات، حيث يمكن الوفاء بها مباشرة ودون اللجوء إلى وسطات مالية أو بنوك مركزية، فهي تلغي الارتباط بأي مؤسسة مالية في العالم. كما ويعتبرها في المقابل العديد من الإشكالات والتحديات والصعوبات، فهي لا تعد نقودًا إلكترونية، لأنها لا تصدر مستندة إلى عملة ورقية أو معدنية معينة، كما أنها لا تعد نقودًا قانونية لعدم صدورهما عن جهة مالية مركزية ولا تخضع لرقابة جهة مالية معينة.

الخلاصة: خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أبرزها، ضرورة الاعتراف بها من قبل حكومات الدول والبنوك المركزية فيها، واعتبارها عملة قانونية، ووسيلة معتمدة للوفاء بها في العقود الوطنية والدولية، لأنها واقع لا مفر منه. وبالتالي فإن الحاجة ملحة لتنظيمها قانونيًا وتشريعيًا وقضائيًا للحد من مخاطر استخدامها وحتى تكون صالحة لأن تكون سلعة أو وسيلة دفع أو أداة لتبادل الخدمات.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية؛ الضرائب؛ غسيل الأموال؛ عقود التجارة الدولية؛ التجارة الإلكترونية.

الاستشهاد

Citation

العمر، عدنان. (2025). مدى ملائمة العملة الرقمية "البيتكوين" للوفاء في عقود التجارة الدولية. *المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة*، 6 (عدد خاص)، 28 - 42.

Alomar, A. (2024). The Suitability of the Digital Currency "Bitcoin" for Fulfilling International Trade Contracts. *International Journal of Legal and Comparative Jurisprudence Studies*, 6(specialissue), 28-42. <https://doi.org/10.31559/LCJS2025.6.specialissue.4>

¹ قدمت الورقة في أعمال مؤتمر الثورة الصناعية الرابعة من منظور قانوني (التحديات - والحلول) كلية القانون بجامعة اليرموك -الأردن 22-23 يوليو 2024م.

² The paper was presented at the Conference on the Fourth Industrial Revolution from a Legal Perspective (Challenges and Solutions), Faculty of Law, Yarmouk University, Jordan, July 22–23, 2024.

المقدمة:

عرف الإنسان التجارة وممارستها منذ القدم، وتُعدّ من الأنشطة الاقتصادية المهمة في حياة الإنسان، حيث أنها تساهم في تعزيز تبادل البضائع أو الخدمات أو كلاهما معاً بين طرفين أو أكثر. وقد تطورت التجارة بشكل تدريجي مع التطورات التي شهدتها الحضارة الإنسانية؛ حيث لم يعد نطاقها قاصراً على حدود الدولة الواحدة؛ وإنما امتدّ وأصبح بين دولتين أو أكثر من دولة، وصار يُطلق عليها مفهوم التجارة الدولية والقائمة على عمليات تعتمد على تبادل السلع والخدمات بين بين المتعاملين بالتجارة من دول مختلفة، وتساهم هذه التجارة في تعزيز وجود اقتصاد دولي يتأثر ويتأثر في الطلب والعرض والأسعار الدولية. وتظهر أهميتها في دورها الذي يدعم استفادة كلّ دولة من المميزات التي تُقدمها الدول الأخرى؛ بسبب عدم قدرة الدول، مهما كانت إمكاناتها وقدراتها، على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحلية، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من هذه الموارد في حال استخدامها بطرق جيدة؛ بهدف تصديرها لدول العالم. وبهذا تنشأ العلاقات التجارية العالمية والتي هي عمليات تجارية متطورة ومتشعبة مقارنةً مع التجارة داخل حدود الدولة الواحدة.

وتحتل العلاقات التجارية الدولية في وقتنا الراهن موقعاً مهماً في النشاط الاقتصادي لكل دولة، كونها وسيلة أساسية لتبادل الثروات بين المجتمعات، هذا وتؤدي العقود التجارية الدولية دوراً مهماً في مجال تداول الثروات والخدمات، وقد ازداد هذا الدور اتساعاً على الصعيد الدولي، بالنظر إلى التطور الهائل في حركة التجارة الدولية نتيجة للعملة، وما أفرزته من حرية التجارة وتكثف المشروعات الاقتصادية، بالإضافة إلى التقدم التقني الهائل الذي ربط أجزاء العالم وظهور التجارة الإلكترونية والتي انبثق من رحمها العقود التجارية الذكية، بحيث أصبحت هذه العقود أداة تسيير للتجارة الدولية، ووسيلة للمبادلات الاقتصادية عبر الحدود؛ لأنّ الدول لا تستطيع، مهما كانت أهمية مواردها الطبيعية وإنتاجها، أن تؤمن لمجتمعاتها الاكتفاء الذاتي، أو أن تعيش بمعزل عن سائر الدول الأخرى، بل صار التعاون التجاري أمراً حتمياً لا مفر منه لإشباع حاجيات مجتمعاتها.

ولا شك أن عقود التجارة الدولية سواء أكانت تقليدية أم إلكترونية وذكية فإنها تفرض مجموعة من الالتزامات على أطرافها من أهمها تأمين البائع أو المصدر للسلعة للمشتري وقيام هذا الأخير بالوفاء بثمنها، وقد استعمل الإنسان العديد من وسائل الدفع والوفاء لتبادل السلع والخدمات، بدأت بالمقايضة في غياب وجود النقود وكان ذلك في بداية تعامل الناس بتبادل السلع والبضائع بيعاً وشراء، ومع تطور العلاقات التجارية وزيادة المعاملات ونمو وكثرة السلع وظهور الصعوبات التي أدت إلى تعطيل تبادلها، بدأ التفكير في استحداث وسيط يتم من خلاله تبادل السلع بسرعة وبكل حرية، ظهر استعمال النقود كوسيلة للوفاء وأصبحت الوسيلة المناسبة والملائمة للوفاء والدفع لاقتناء السلع وتبادلها بين المستهلكين وبقيت حتى يومنا هذا.

وقد صاحب عمليات الدفع والوفاء بالنقود العديد من المخاطر كنفقها وحفظها وضيعها أو سرقتها وهذا أدى إلى ظهور البنوك والمصارف التي كان لها دور كبير في تطوير وتنمية اقتصاديات الدول والخدمات المالية فيها من خلال ضمانها وحفظها للنقود وإمكانية نقلها وتحويلها واللجوء إليها في عمليات الدفع والوفاء وتسوية كافة المدفوعات الوطنية والأجنبية، وساعد تطور الخدمات المالية على تطور النقود؛ حيث أنها أخذت أشكالاً مختلفة وذلك حسب الحاجة والضرورة، ومن أهم تلك الأشكال هي النقود المعدنية والمصرفية والورقية والأوراق التجارية والحوالات وبطاقات الائتمان المختلفة والتي أصبحت وسيلة مهمة لتسوية المدفوعات. وقد واکب هذا التطور ظهور شكل جديد من هذه الوسائل ألا وهو النقود الرقمية، حيث ظهرت هذه الطريقة كوسيلة للوفاء مؤخراً مع ظهور التجارة الإلكترونية التي تختلف اختلافاً كبيراً عن التجارة التقليدية من حيث الوسيلة المستخدمة في بناء العلاقات التعاقدية والتي تعتمد أساساً على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما أفرزته التقنيات الحديثة من تطورات كبيرة في مجال التكنولوجيا انعكس بدوره على المجتمعات المعاصرة والتي أصبحت تعيش اليوم فيما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة التي امتازت بتطور شبكات الاتصالات والإنترنت والحواسيب والتي ألقّت بظلالها على جميع مناحي الحياة وحدثت تحولاً جذرياً فيها، بما في ذلك المجالات الاقتصادية بوجه عام والمعاملات المالية بشكل خاص.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من أن العديد من الباحثين يعترفون بأهمية وفوائد سوق العملات المشفرة للنظام الاقتصادي العالمي؛ إلا أن معظم الأنظمة الاقتصادية لا تتقبل الأنظمة النقدية البديلة بسهولة، ويقوم المنظمون بإصدار قواعد لتقييد المعاملات وتجارة العملات المشفرة، وذلك بسبب عدم الكشف عن الهوية واللامركزية، فضلاً عن المزيد من الحرية والعمولات المنخفضة مقارنة بقنوات الدفع التقليدية، وهذا يؤدي إلى زيادة الفرص لتداول الأموال بشكل غير قانوني. ومن هنا فإن إشكالية هذه الدراسة تتمثل في بيان مدى ملائمة وقانونية النقود الرقمية (البيتكوين) كوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية؟ ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الآتية:

- ما مفهوم النقود الرقمية البيتكوين.
- ما هي الطبيعة القانونية للنقود الرقمية البيتكوين؟
- ما علاقة العملة الرقمية البيتكوين بالعقود الذكية؟
- ما هي الأحكام القانونية للعملة الرقمية البيتكوين ومدى اعتراف الدول بها كوسيلة للوفاء؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه العملة الرقمية البيتكوين كوسيلة للدفع في عقود التجارة الدولية؟

أهمية الدراسة:

تعد عملية الوفاء بثمان السلع والخدمات المصدرة إحدى الالتزامات الأساسية في عقود التجارة الدولية، وهي الضمانة لاستمرارية حركة تبادل السلع والخدمات عبر الحدود، ويجب أن تتم هذه العملية بما يتناسب وطبيعة عقود التجارة الدولية وما يصحبها من تطورات؛ سواء أكانت تقنية أم

قانونية أم اقتصادية أم مالية. ومما لا شك فيه ان الثورة الصناعية الرابعة افرزت لنا نوعاً جديداً لم يكن معروفاً قبل بضع سنوات وهو العملات الرقمية وعلى رأسها عملة البيتكوين موضوع هذه الدراسة ورقتنا في هذا المؤتمر. وقد انتشر العمل بها بشكل كبير وزاد عددها عن عشرة آلاف عملة في سنوات قليلة. ومن هنا تأتي أهمية موضوع هذه الورقة لبحث أهمية استخدام هذه الوسيلة في الوفاء في عقود التجارة الدولية، وأثر ذلك في تنمية وتطور هذه العقود وانعكاسها على واقع التجارة الدولية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة الطبيعة القانونية للعملة الرقمية ومدى قدرتها كوسيلة للوفاء تحل محل النقود التقليدية.
- بيان مدى مناسبة النقود الرقمية في تسوية مدفوعات عقود التجارة الدولية.
- بيان مدى صحة الوفاء بالنقود الرقمية من الناحية القانونية وهل يعد الوفاء مبرراً للذمة.
- بيان الأثر المترتب على اعتبار النقود الرقمية كوسيلة للوفاء وأثر ذلك في تنمية معاملات التجارة الدولية، ومدى اقبال المتعاملين بعقود التجارة الدولية على التعامل بها واعتمادها كوسيلة للوفاء.

خطة الدراسة:

اقتضى تحقيق هدف هذه الدراسة السير وفق الخطة الآتية:

المقدمة: تناولت فيها مشكلة الدراسة واسئلتها وأهدافها وأهميتها ومنهجية البحث المتبعة.

المطلب الأول: ماهية العملة الرقمية البيتكوين وطبيعتها القانونية

الفرع الأول: مفهوم عملة البيتكوين وبيان خصائصها

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لعملة البيتكوين

المطلب الثاني: مدى نجاعة الوفاء بعملة البيتكوين في عقود التجارة الدولية

الفرع الأول: أنظمة الدفع في عقود التجارة الدولية وتطورها

الفرع الثاني: إمكانية قبول البيتكوين كوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية

الفرع الثالث: تحديات عملة البيتكوين كوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية

الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات

المطلب الأول: ماهية العملة الرقمية البيتكوين وطبيعتها القانونية

تعد العملة الرقمية بوجه عام من الأمور المستحدثة والمستجدة في التعاملات المالية العالمية، وقد افرز لنا الواقع التقني عدد كبير من العملات الرقمية زاد عددها عن عشرة آلاف عملة رقمية في بضع سنوات؛ الأمر الذي جعل من الأهمية بمكان معرفة هذه العملات وخصائصها ومستقبل التعامل معها؛ ولا سيما أنها بدأت تفرض نفسها على اقتصاديات العالم وأصبحت واقعاً ملموساً، لا مفر منه. وفي هذا الصدد يرى بعض المحللين أن العملات الرقمية يمكن أن تحدث ثورة في الصناعات المالية والمصرفية؛ مما يزيد من السرعة ويقلل من تكلفة المعاملات (Joshi, 2017).

ولعل من أبرز هذه العملات الرقمية في الاقتصاد العالمي هي عملة البيتكوين وهي العملة المشفرة والأكثر شهرة، وقد شهدت قيمتها ارتفاعاً ملحوظاً زادت قيمة الوحدة منها على ما يزيد عن 59 ألف دولار أمريكي حالياً في الأسواق المالية³، ونظراً لأهمية هذه العملة واستخدامها وارتفاع قيمتها السوقية، فقد وجدت من المناسب اعتمادها ودراستها نموذجاً كوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية.

ويلزمنا للوقوف على ماهية البيتكوين بيان مفهومها وخصائصها وطبيعتها القانونية، وسنعرض لذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: مفهوم عملة البيتكوين وبيان خصائصها

أولاً: تعريف عملة البيتكوين

عرفها البنك المركزي الأوروبي العملات الرقمية بوجه عام "أنها مجموعة فرعية من العملات الافتراضية"⁴، والعملات الافتراضية هي عملات غير ملموسة ولا يمكن تتبع حركتها بالأسواق المختلفة؛ لأن عملية تداولها تتم من خلال أفراد ومؤسسات في الشبكة الرقمية، وتستخدم لغة التشفير وقاعدة بيانات تسمح بتحويل الأموال بسرعة وسرعة خارج نظام الدفع المركزي التقليدي، وتتميز بكونها عملة غير مركزية، أي أن عملية التحكم بها تتم من خلال

³ <https://www.binance.com/ar/price/bitcoin>.

⁴ European Central Bank "Virtual Currency Schemes", IV -Glossary, October 2012, Accessed March 22, 2022. Available on <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf>.

المستخدمين بها فقط. كما أنها لا تحمل أي رقم متسلسل ولا يوجد عليها سيطرة من قبل أي جهة حكومية أو دولية، ولا يوجد عليها رقابة من قبل السلطات الرسمية، كما أنه لا يوجد تغطية لها من الذهب أو عملات أجنبية تدعمها أو أي مصادر أخرى.

فوفقاً لما تقدم فإن البيتكوين عملة رقمية مشفرة، ويعطىها التشفير التأمين اللازم، ويجري بها التعامل خارج السلطة المالية للدول أي خارج الإطار القانوني المنظم للتعامل بالعملات وطنياً ودولياً⁵.

وقد عرفت المادة (18/3) من التوجيه الأوروبي "العملات الافتراضية" بأنها تمثيلات رقمية ذات قيمة غير صادرة أو مضمونة من قبل بنك مركزي أو حكومة، لا ترتبط بالضرورة بعملة محددة قانوناً، و ليس لها وضع قانوني كعملة أو نقود ولكن يتم قبولها كوسيلة للتبادل بشكل طبيعي أو الأشخاص الاعتباريين ويمكن نقلها وتخزينها وتداولها إلكترونياً⁶.

وهناك من عرفها بأنها عملة رقمية لا مركزية يمكن شراؤها وبيعها وتبادلها دون وسيط (Drobotovs, 2020). وقد وصف مبتكر البيتكوين ساتوشي ناكاموتو على "أنها نظام دفع إلكتروني يعتمد على إثبات التشفير بدلا من الثقة" (Nakamoto, 2008)، وهناك أيضاً من عرفها بأنها عملة رقمية مجهولة المصدر والمنشأ كونها لا تملك رقماً متسلسلاً ولا أي وسيلة تتيح تتبعها للوصول إلى البائع والمشتري؛ مما يجعل منها فكرة رائجة لكل المدافعين عن الخصوصية أو بائعي السلع والبضائع.

ويذهب البعض (Sigalos, 2022) إلى تعريفها بأنها عملات افتراضية رقمية ذات قيمة ليس لها وضع كعملة قانونية، ويتم إدارتها باستخدام تقنية دفتر الأستاذ الموزع، وتعمل ويتم تداولها داخل شبكة إلكترونية مطورة مستقلة من نظير إلى آخر. وتستخدم لإتمام التعامل دون أي شرط سوى رضا الطرفين وفتح حساب إلكتروني في ظرف زمني غالباً لا يتعدى دقيقتين تتم من خلاله المعاملة.

ونخلص مما تقدم إلى أن العملة المشفرة البيتكوين هي نوع من العملات الرقمية الافتراضية، وتستخدم فيها تقنية التشفير لتوليد وتنظيم وحداتها والتحقق من تحويل الأموال، وهي مستقلة تماماً عن البنوك المركزية وغير صادرة عنها، ويتم تخزينها على سلسلة الكتل المعروفة بتقنية البلوك شين التي تجعل منها نظاماً نقدياً إلكتروني مستقلاً، يعتمد في المعاملات المالية على مبدأ (peer to peer) أي من الند للند، وهو مفهوم تقني مفاده التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون الحاجة إلى سلطة مركزية أو أي وسيط كالبنوك والمصارف (Khan, 2021).

ثانياً: خصائص العملة الرقمية البيتكوين

تمتاز العملة الرقمية بخصائص عدة نقف على أبرزها وعلى النحو الآتي:

1. تعد وسيطاً لتبادل وحدات افتراضية مشفرة قائمة بذاتها (اللامركزية)

تمتاز البيتكوين كباقي العملات الافتراضية بأنها قائمة بذاتها، تستخدم لإتمام التعامل التجاري وإكمال إبرام العقود دون أي شروط سوى ما يتعلق برضا الطرفين وفتح حساب إلكتروني في ظرف زمني قصير؛ الأمر الذي أدى إلى استغناء العالم عن الوساطات المالية في العمليات التعاقدية من خلال هذه التقنية المفترضة. وبالتالي فإن هذه العملة لا تخضع لأي سلطة مالية أو قيادة مركزية تنظم العمل بها وتضبط إصدارها أو تتحكم بعرضها أو تراقب حتى أسعارها؛ وإنما يتم إصدارها من قبل أي فرد تتوفر لديه مهارات استعمال البرامج المعقدة ويكون لديه القدرة على التعامل مع أجهزه الحاسوب وتطبيقاته المختلفة (الباحوث، 2017، ص 12-22).

2. تعد أحد افرازات الثورة الصناعية الرابعة

يعد العمل المصرفي من افرازات التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات وخصوصاً بعد اتساع نطاق استعمال شبكة الانترنت التي ألغت القيود المادية الاجتماعية على المعاملات بين الافراد، ومن أبرز انعكاسات استخدام الإنترنت في الحياة الاقتصادية ظهور التجارة الإلكترونية التي تتم إجراءاتها من خلال سوق إلكتروني يتواصل فيه المتعاملون الاقتصاديون، حيث تعرض فيه جميع السلع والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية ويتم التعاقد عليها ويدفع ثمنها بالنقود الإلكترونية⁷، وكان من أبرزها عمله البيتكوين.

وقد جعلت هذه الثورة من المستحيل ممكناً وأثبتت أن السبيل إلى تحقيق الثروة ليس بالقوة الصناعية والتجارية فحسب؛ وإنما أيضاً من إبداع الأفراد في الفضاء الإلكتروني والواقع الافتراضي، بصرف النظر عن الهوية والمستوى والخبرة وحتى جنسية الباحث وموقعه الجغرافي، وهذا بدوره منح الأفراد فرصاً قوية لتحقيق الأرباح وتراكم الثروة (الهنداوي، الحموري، المعاينة، 2017).

3. تعد وسيلة آمنة للوفاء والدفع

⁵ Statement of Jennifer Shasky Calvery. Director Financial Crimes Enforcement Network United States Department of the Treasury Before the United States Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs Subcommittee on National Security and International Trade and Finance Subcommittee on Economic Policy (Financial Crimes Enforcement Network, November 19, 2013), Accessed Aug. 29, 2024. Available on <https://www.fincen.gov/news/testimony/statement-jennifer-shasky-calvery-director-financial-crimes-enforcement-network>.

⁶ Article 3.18., Directive (EU) 2018/843 of the European Parliament and of the Council of 30 May 2018, amending Directive (EU) 2015/849 on the prevention of the use of the financial system for the purposes of money laundering or terrorist financing, and amending Directive 2009/138/EC and 2013/36/EU, Accessed March 25, 2022, Available on <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32018L0843>.

⁷ ويجدر بنا الإشارة في هذا الصدد إلى عدم الخلط بين العملة الافتراضية والنقود الإلكترونية، حيث أن الأخيرة تشكل تمثيلاً رقمياً للنقود الورقية؛ كالدولار والتي تستخدم في المعاملات الإلكترونية، في حين أن العملة الافتراضية تعد تمثيلاً رقمياً ليست مدعومة ولا تصدر عن سلطة عامة أو مصرف مركزي، وليست بالضرورة مرتبطة بعملة ورقية كالدولار أو اليورو، ولا تتمتع قانوناً بصفة النقود، إنما يقبل بها الأشخاص كوسيلة للدفع أو التبادلات. أنظر في ذلك التوجيه الأوروبي رقم (843/2018) الصادر في 30 أيار لسنة 2018.

يحقق الدفع من خلال العملات الرقمية بوجه عام والبيتكوين بوجه خاص أماناً كبيراً للمتعاملين بها، حيث أنها غير معرضة لمخاطر السرقة والضياع أو حتى التحايل في تحويلها أو اختراقها، فعند الدفع بها فإنها تصل إلى البائع أو مزود الخدمة مباشرة ودون وساطة، وبضمان عدم خضوعها إلى رقابة أو سلطة نقدية، إضافة إلى أن هذا التداول لا يقتضي بوجود مادي لهذه العملية، وبالتالي فإنها تلغي الارتباط بأي مؤسسة مالية في العالم باعتبارها تتوزع على الملايين من أجهزة الحواسيب الشخصية، وبالتالي يصعب تتبعها واختراقها (السقاف، 2021).

ويجدر بنا الإشارة إلى طريقة إنشاء العملة الرقمية البيتكوين يتم عمله بطريقة آمنة جداً، حيث يتم بناؤها على سجل رقمي كبير يسمى البلوك تشين غير راجع لجهة محددة، وهو عبارة عن مجموعة بيانات مرتبطة تتكون من وحدات تسمى كتل تحتوي على معلومات حول كل معاملة، بما في ذلك التاريخ والوقت والقيمة الإجمالية والمشتري والبائع ورمز تعريف فريد لكل تبادل، ويتم تجميع الإدخالات معا بترتيب زمني؛ مما يؤدي إلى إنشاء سلسلة رقمية من الكتل (Nakamoto, 2008).

والبلوك تشين تعد كتل لا مركزية لا تخضع لسيطرة أي مؤسسة (قمصاني، 2021). وقد ارتبط وجود هذه التقنية في بداية الأمر بالعملية الرقمية البيتكوين حتى ظن الكثيرون بأنها شيء واحد، علماً بأن البيتكوين لا يعدو أن يكون أحد استخدامات البلوك تشين المالية.

4. عدم ارتباطها باقتصاد دولة معينة (عالمية البيتكوين)

تمتاز البيتكوين كونها لا ترتبط باقتصاد دول معينة، ويعد الاستثمار فيها كاستثمار في الذهب والمعادن الثمينة أكثر من كونها عملة تقليدية، شأنها في ذلك شأن السلع، وبالتالي فإنها لا تتأثر باقتصاد دولة معينة، كما أنها لا تتأثر بالتغيرات السياسية النقدية على نحو كبير (السقاف، 2021). وإنما هي عبارة عن تمثيلات رقمية للقيمة التي يمكن تداولها رقمياً دون عملات ورقية أو معدنية مادية. وهذا ما يجعلها مناسبة وملائمة لاعتمادها كوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية بديلاً عن النقود الورقية أو المعدنية (Nakamoto, 2008).

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لعملية البيتكوين (Martin, 2013)

لقد أثار التعامل بعملية البيتكوين سؤالاً مهماً حول طبيعة هذه العملة، وفيما إن كان يمكن اعتبارها نقوداً إلكترونية أو قانونية أو أن لها طبيعة خاصة، وقد تباينت مواقف بعض الدول حيال ذلك، وسنعرض لذلك على النحو الآتي:

أولاً: البيتكوين نقود إلكترونية

ذهبت بعض الدول من خلال سياساتها الضريبية، وبطريق غير مباشر، إلى إضفاء صفة العملة الإلكترونية على البيتكوين، فقد قامت الحكومة الألمانية بفرض ضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبيتكوين، واعتبرتها وحدة حساب، وفي المقابل تم إعفاء المشروعات الفردية التي تتعامل بها من الضرائب. وقد تم التعامل مع البيتكوين على أساس أنها عملة أجنبية تفرض ضرائب مماثلة للضرائب على رؤوس الأموال (TJING, 2018). ويذهب البعض في هذا الصدد أن العملات الافتراضية ومنها البيتكوين تقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها النقود الإلكترونية (العقيل، 2017؛ السويلم، 20018).

في حين أن النقود الإلكترونية هي عبارة عن قيم نقدية مخزنة على شكل إلكتروني أو ممغنط، وتمثل ديناً على المصدر، ويتم إصدارها مقابل استلام أو تحصيل أو تحويل الأموال بغرض إتمام عمليات الدفع. وبالتالي فإن النقود الإلكترونية هي نقود وأموال يتم تبادلها بشكل إلكتروني. ومصدر النقود الإلكترونية هو البنوك المركزية، وبالتالي فإنها تخضع كالنقود التقليدية لرقابة وإشراف هذه البنوك. فهي حقيقية كالดอลลาร์ أو الدينار يتم تحويلها لوحدة النقد الإلكترونية مخزنة ومدفوعة على أجهزة إلكترونية (Roussille, 2015, p.27).

أما عملة البيتكوين فإنها في عملة افتراضية وتعد نوعاً من النقود الرقمية غير المنظمة ولا يتم إصدارها أو التحكم بها أو مراقبتها من قبل بنوك مركزية؛ وإنما تصدر عن جهات خاصة بذلك أو أفراد معينين كما أنها تستعمل من قبل مجتمعات افتراضية محددة.

ونخلص من ذلك إلى أن عملة البيتكوين وإن كانت تشبه النقود الإلكترونية من حيث تخزينها على الحواسيب وبواسطة الوسائط الإلكترونية وتداولها على شبكة الانترنت؛ إلا أنها تختلف عنها في كونها غير صادرة عن جهة مركزية سيادية ولا تجد مصدرها في عملة تقليدية، عوضاً عن كونها مستقلة بذاتها، وتعد بحسب التوجيه الأوروبي تمثيلاً رقمياً لقيمة غير مدعومة⁸. وبالتالي فإن النقود الإلكترونية ما هي إلا إحدى وسائل الدفع الإلكترونية وتشكل تمثيلاً رقمياً للنقود الورقية؛ كاليورو والدولار، ولا تصنف كنوع جديد من أنواع النقود كما هو الحال في عملة البيتكوين التي تعد نوعاً جديداً من أنواع النقود.

ثانياً: البيتكوين نقود قانونية

أشارت هيئة البنوك الأوروبية إلى أن النقود الافتراضية لا تعطي أية ضمانات للتعويض عنها أو تحصيلها، ولا يمكن تصنيفها على أنها نقود قانونية، على أساس أنها قد لا تحظى بقبولها في الوفاء (المجالي، 2020). ووفقاً لبيان صادر عن مدير شبكة إنفاذ الجرائم المالية بوزارة الخزانة الأمريكية تُوصف

⁸ Directive 2018/843 - Amendment of Directive (EU) 2015/849 on the prevention of the use of the financial system for the purposes of money laundering or terrorist financing.

العملات المشفرة (مجموعة فرعية من العملات الافتراضية) كوسيلة للتجارة تعمل كعملة في بعض الحالات إلا أنها في المقابل تفتقر إلى جميع ميزات النقد الفعلي، ولا تتمتع هذه العملة بأي وضع قانوني كوسيلة للدفع (Drobotovs, 2020).

ويذهب التوجيه الأوروبي لمكافحة غسل الأموال (AMLD) في نفس الاتجاه، حيث يعد العملات الافتراضية تمثيلات رقمية للقيمة لا تصدرها أو تضمينها أي بنك مركزي أو حكومة، وليست بالضرورة مرتبطة بعملة معترف بها قانونيًا، ولا تتمتع بالوضع القانوني كعملة أو نقود، ولكن يتم قبولها كوسيلة للتبادل من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ويمكن نقلها وتخزينها وتداولها إلكترونياً⁹.

وفي سؤال قد تم الإجابة عنه من قبل المدير العام للعمليات البنكية لبنك فرنسا حول مدى اعتبار العملة الافتراضية نوعاً من النقود أم لا؛ حيث كانت إجابته في هذه الصدد واضحة بأنها ليست نقوداً¹⁰. وبدورها فقد أشارت هيئة الأسواق المالية الفرنسية أنه لا يمكن الخلط بين العملات الافتراضية والنقود القانونية¹¹. كما أن العملات الافتراضية ليست أدوات دفع كما هو محدد في المادة (L. 133-4) من القانون الفرنسي النقدي والمالي. ومع ذلك، قد تؤدي وظيفة اقتصادية على أساس خاص وتعاقدي. لا تُدرج العملات الافتراضية في أي من فئات الأدوات المالية المحددة في المادة (L. 211-1) من ذات القانون¹². كما أن مجلس الشيوخ الفرنسي قد بين في تقريره الصادر بتاريخ 23 يوليو 2014 أن النقود الافتراضية لا تعتبر عملات نقدية أو وسيلة للدفع بالمعنى المقصود في القانون النقدي والمالي الفرنسي، وتعد بشكل أساسي شكلاً من أشكال المقايضة في البيئة الرقمية وسلعة مملوكة تخضع لذات أحكام الملكية العادية على النحو المحدد في المادة (L.255-1) من القانون النقدي والمالي (المبطل، 2021، ص 61-79).

وبناء على ما تقدم يتبين لنا أن عملة البيتكوين غير قانونية¹³؛ لأنه يشترط بالعملة أو النقود حتى تكون قانونية، ضرورة صدورهما من جهة مالية مركزية، يكون لها قدرة على تنظيمها ورقابتها والإشراف عليها، وان تتمتع بالاستقرار والثبات والقبول بها كوسيلة للوفاء، وهذا ما لا يتوافر حالياً بعملة البيتكوين (اليحيى، 2013).

ثالثاً: البيتكوين ذات طبيعة خاصة

صدور النقود الافتراضية في بدايتها لم يكن مرتبطاً بتقديم شيء مقابل للأموال، وهي لا تمثل أي دين على مصدرها، وبالتالي فإن البيتكوين نشأ بين مجموعة مغلقة من مستخدمي الإنترنت، وقد اعتمدوا على برنامج حر أنشأ بناء على خوارزميات أو لوغاريتمات خاصة، وهي وحدات في الحساب ممنوحة لكل واحد ويتم مكافئتهم على كل مشاركة أو تشغيل لهذا النظام، ولا يملك المستخدم أي دين في مواجهة المُصدّر لهذه النقود. أي أنه لا يوجد علاقة مديونية بين المصدر وبين أي متعامل آخر (المكنوزي، 2020، ص 542). ونظراً لكون البيتكوين مال منقول معنوي فقد اقترحت هيئة الأسواق المالية الفرنسية اعتبارها منتجات مصرفية أو إجراء مالي، وقد بني على هذه الاقتراحات بعض الآراء حول طبيعة البيتكوين، فمنهم من ذهب إلى اعتبارها سلعة، ومنهم من ذهب إلى اعتبارها وسيلة للدفع والوفاء، وقد اعترفت الحكومة اليابانية بالبيتكوين كوسيلة دفع؛ إلا أنها لم تعترف بها كعملة قانونية (TJING, 2018). وهناك من ذهب إلى كونها مالا خاصاً وتعد وسيلة لتبادل الخدمات (SUBERG, 2018). أما عن كونها سلعة، فقد تم انتقاد ذلك على أساس أن تسعير السلع التي يتم بيعها بالعملة بيتكوين لا يعتبر تسعيراً وإنما وسيلة دفع، كالتسعير بعملة اليورو على أن يتم الدفع بما يعادل تلك العملة بالعملة الافتراضية البيتكوين.

وأما عن كونها وسيلة للدفع، فقد قضت به محكمة العدل الأوروبية، واعتبرت أن عملية تبادل البيتكوين باليورو بين الأفراد لا تخضع لضريبة القيمة المضافة، وبالتالي ينبغي أن يعامل البيتكوين كوسيلة للوفاء والدفع (TJING, 2018). كما أن هناك العديد من أجهزة الصراف الآلي تُبادل العملات التقليدية بالعملات الافتراضية (الباحوث، 2017، ص 31)¹⁴. وقد اعترفت بعض الدول كاليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وسويسرا والسويد وكندا باعتبارها نوعاً من النقود الإلكترونية وتعد وسيلة للدفع (ابراهيم، 2015). وبالرغم من عدم اعتراف الولايات المتحدة رسمياً بالبيتكوين كعملة رسمية؛

⁹ Article 3.18., Directive (EU) 2018/843 of the European Parliament and of the Council of 30 May 2018, amending Directive (EU) 2015/849 on the prevention of the use of the financial system for the purposes of money laundering or terrorist financing, and amending Directive 2009/138/EC and 2013/36/EU, Accessed April 14, 2024, Available on <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32018L0843>.

¹⁰ https://www.banque-france.fr/system/files/2023-04/payments_market.pdf.

¹¹ <https://www.thomsonreuters.com/en-us/posts/wp-content/uploads/sites/20/2022/04/Cryptos-Report-Compendium-2022.pdf>.

¹² REGULATING VIRTUAL CURRENCIES, Recommendations to prevent virtual currencies from being used for fraudulent purposes and money laundering, Virtual Currencies Working Group - June 2014, p.3.

¹³ <https://www.uria.com/documentos/colaboraciones/3086/documento/SpainVC.pdf>.

¹⁴ وضعت أول ماكينة صراف آلي للبيتكوين في مدينة فانكوفر، بمقاطعة بريتيش كولومبيا بكندا عام 2013، وتسمح للمستخدمين بشراء العملات الرقمية أو بيعها، وكانت حانة "أولد فيتزروي" هي أول حانة في استراليا تقبل التعامل بعملة البيتكوين.

إلا أنه يتم التعامل بها من قبل مواطنيها، بل إنها تعد حاضنة للكثير من العملات الافتراضية؛ وقد أصدر أحد القضاة الفيدراليين حكماً بأن البيتكوين هي نوع من أنواع النقد الافتراضي (Stempel, 2016).

واستناداً إلى ذلك قامت بعض الشركات الكبرى والمؤسسات التجارية وبخاصة المتعددة الجنسية قبول التداول بها كوسيلة مهمة للدفع، فقد سمحت شركة السكك الحديدية السويسرية (إس بي بي)، وشركة إكسبيديا - إحدى أكبر شركات السياحة على الإنترنت في العالم - وجامعة نيغوسيا في قبرص، وغيرها بالدفع بالعملات الافتراضية فأصبحت العملات الافتراضية كوسيلة دفع للكثير من السلع والخدمات. وقد انتشر استخدامها في دول الخليج حيث زاد عدد المستخدمين لها عن 200 ألف مستخدم، وهذا دفع بعض المطاعم في أمارات دبي بأن جعلوها أحد وسائل الدفع. وقد اعتبرت إحدى المحاكم التجارية الفرنسية في حكم صادر لها بتاريخ 2011، أن قيام شركة وسيطة كانت تقوم بعمليات القبض والتحصيل وعمليات الإفراغ بين المتعاملين في شراء وبيع البيتكوين يعد عملها من قبيل خدمات الدفع (إبراهيم، 2015). ويعاب على هذا الرأي أن عدم استقرار عملة البيتكوين وتذبذبها يجعلها غير صالحة لتكون وسيلة لسداد الديون أو القروض وإبراء الذمم، لكون النقود قابلة للتحويل إلى شيء يرغبونه وحافطة لقيمتها الشرائية.

وأما عن كونها أخيراً وسيلة لتبادل الخدمات، فيمكن تأسيس هذه الفكرة على أساس أن النقود والتعامل بها لا يقتصر على كونها فقط وسيلة للدفع والوفاء، ولكن يمكن أن تكون بمثابة واسطة لتبادل السلع والخدمات؛ أي أن تكون وسيلة لنقل ملكية السلع والخدمات من طرف إلى آخر دون الحاجة لطرف ثالث، ولكن هذه الوظيفة لا تقوم بها البيتكوين ولا غيرها من النقود الافتراضية؛ لأن الوظيفة الأساسية لها هي المضاربة والاتجار بغرض تحقيق الربح.

المطلب الثاني: مدى نجاعة الوفاء بعملة البيتكوين في عقود التجارة الدولية

للقوف على مدى نجاعة ونجاح اعتماد العملة الرقمية البيتكوين كوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية، يلزمنا بداية الإشارة إلى طرق الوفاء التقليدية المتبعة في عقود التجارة الدولية، ثم نعرض بعد ذلك لمدى إمكانية اعتماد البيتكوين كوسيلة للوفاء في هذه العقود مقارنة مع الطرق التقليدية للوفاء من خلال استعراض إيجابيات والتحديات التي تحول دون اعتمادها وملاءمتها.

الفرع الأول: أنظمة الدفع في عقود التجارة الدولية وتطورها

تشكل أنظمة الدفع في عقود التجارة الدولية، جزءاً هاماً من تنظيم العلاقة بين الأطراف المتعاقدة، حيث تحدد الطريقة التي يتم بها الوفاء والدفع بين البائع والمشتري عبر الحدود. ولقد تطورت هذه الأنظمة بشكل كبير مع مرور الوقت من وسائل الدفع التقليدية إلى الأنظمة الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا (سمية وذهبية، 2021).

ويجدر بنا الإشارة إلى أن نظام المدفوعات الدولية يشترك مع نظام المدفوعات المحلية في غرض أساس وهو تحويل الأموال من كيان إلى آخر. لكنهما يختلفان بشكل كبير في عمليتهما وتعقيدهما والعوامل التي تؤثر عليهما على عدة مستويات، منها ما يتعلق بتحويل العملات، والتدقيق المطلوب، ووقت المعالجة، ومصاريف التحويلات، وعوامل الخطر، ووجود وسطاء، وغيرها. ويرتبط نظام المدفوعات الدولية بالعلاقات الاقتصادية الدولية بروابط تاريخية متصلة. فمنذ قيام التجارة الدولية بين دول العالم، ظهرت الحاجة الماسة لنظام واضح ومستقر للمدفوعات الدولية. يدفع المستورد أو المشتري في عقود التجارة الدولية للحصول على منتج معين أو خدمة ما بطرق عدة ومختلفة؛ كالدفع المقدم¹⁵، والدفع مقابل الخدمات أو البضائع¹⁶، والمستندات مقابل الدفع¹⁷، والتحويل البنكي والشيكات¹⁸، والدفع من خلال الاعتماد المستندي¹⁹. ويختار منها كل مصدر أو مستورد في مجال المدفوعات الدولية الطريقة التي تناسب ظروفه الاقتصادية والسياسية؛ وذلك حتى لا يكون ضحية للأحداث غير المتوقعة، ويعتمد اختيار إحدى هذه الطرق على الاتفاق

¹⁵ وهذه الطريقة محاطة ببعض المخاطر كتعرض المستورد لعملية نصب واحتيال، فيكون قد أرسل الأموال والنقود دون أن يستلم الشحنة المتفق عليها، أو أن البضاعة كانت غير متوافقة على المواصفات والمقاييس المطلوبة. وبالتالي فإن تنفيذ هذه الطريقة يتطلب وجود بعض العوامل مثل ثقة الأطراف وعدم حظر المعاملات التجارية بين الدولة المصدرة والمستوردة. وبالتالي هذه الطريقة محفوفة بالمخاطر؛ لذا فإن الاقتصاديين لا ينصحون بهذه الطريقة إلا في حالات الضرورة.

¹⁶ وتعد هذه الطريقة هي أقل وسائل الدفع في عقود التجارة الدولية من حيث الخطورة وذلك بالنسبة للمشتري أو المستورد، ولكنها في مقابل تشكل خطورة بالنسبة للمصدر، حيث قد يتعرض للنصب والاحتيال من جانب المستورد.

¹⁷ الدفع من خلال هذه الوسيلة يكون مباشرة أو عبر إصدار البنك سندات مالية يعطيها للمصدر ليقوم بتسليم مستندات الشحنة للمستورد، ويلتزم البنك بتسليم المستندات وفقاً لشروط الدفع ولا يمكن للمستورد استلام المستندات من البنك دون استيفاء شروط الدفع المتعلقة بتحويل تكلفة البضائع، ويعاب على هذه الطريقة قصرها على الشركات المستوردة والمصدرة التي تعرف بعضها لتجنب عمولات التحويل وغيرها من التكاليف الأخرى.

¹⁸ بعض الاتفاقيات الدولية في مجال عقود التجارة الدولية؛ كاتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (CISG) تشترط أن تتم المدفوعات في أوقات معقولة بعد التفاهم بين الأطراف، وهو ما يمكن أن يتأثر سلباً بسبب بطء المعاملات البنكية.

¹⁹ تعد هذه الطريقة هي الأكثر موثوقية في معاملات التجارة الدولية وعقودها؛ إلا أنها في المقابل توصف بأن إجراءاتها طويلة وفيها تكاليف عمولة، وما زالت بعض العمليات التي تتم من خلالها تعتبرها بعض الشبهات؛ كما أنها من الناحية القانونية محكومة بأعراف تجارية وضعتها غرفة تجارة باريس، وقليل من الدول من نظمها بقواعد وطنية؛ أنظر نشرة غرفة التجارة الدولية للاعتمادات المستندية (UCP 600) - 2007.

بين أطراف المعاملة التجارية الدولية، وعادة ما يتأثر هذا الاختيار بعوامل عدة؛ كمدة التعاون بين الطرفين، ومدى ثقتهما ببعضهما والموعد النهائي للدفع ومبلغ المعاملة موضوع الصفقة، والمسافة المكانية والموقع الجغرافي لأطراف الصفقة والوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويجدر بنا الإشارة إلى أن الطرق التقليدية في عملية الدفع في عقود التجارة الدولية تعاني من بعض التحديات؛ كالتأخير في المعاملات، صعوبة تتبع الأموال، وارتفاع التكاليف المصرفية، وعدم تحررها من المركزية التي تفرضها الدول على النقود ومراقبتها، وضرورة وجود وسيط مالي أو أكثر بين المصدر والمورد وهذا يترتب عليه نفقات وعمولات يمكن الاستغناء عنها، إضافة إلى اختلاف نوع العملة وقيمتها بين دولة المصدر والمستورد وهذا يتطلب تحويلها أو الدفع بغير عملة المستورد كالدفع بالعملة الأكثر رواجاً وانتشاراً؛ كالดอลลาร์ واليورو وغيرهما، وهذه بدورها يكون على حساب العملة الوطنية، ومرتبطة بحسابات اقتصادية وسياسية؛ الأمر الذي يثير العديد من الإشكاليات والصعوبات التي قد تحد أحياناً من حركة التجارة الدولية، وما لها من دور في تنمية اقتصاديات بعض الدول التي لا غنى عنها للعالم (حراقه سمية، لطرش ذهبية، 2021، ص 221).

ومع التطور التكنولوجي، بدأ البعض بالدفع عبر الإنترنت باستخدام طرق الدفع الإلكترونية وأصبح بالإمكان إجراء بعض المدفوعات عبر الإنترنت باستخدام بطاقات الائتمان أو أنظمة الدفع الإلكترونية مثل PayPal و Stripe و TransferWise هذه الأنظمة تسهل المعاملات بسرعة وأمان. وبالرغم من أهمية الدفع من خلال هذه الوسائل المتطورة، والذي يتمثل في مجموعة من الآليات والبنى التحتية المالية التي تمكن من تبادل العملات وتدفع رأس المال بين البلدان، ويشمل الروابط بين بنوك المراسلة، ونظم التراسل مثل (سويفت)، وخدمات تحويل الأموال وشبكات بطاقات الائتمان، وأسواق الصرف الأجنبي، والترتيبات بين البنوك المركزية؛ فإن هذا النظام يعاني من بعض العيوب، مثل التكلفة والبطء ونقص الشفافية؛ لذا، يجري البحث عن حلول جديدة لتحسين هذا النظام وجعله أكثر كفاءة وشمولاً في العصر الرقمي (Haldane, Millard and Saporta, 2008) 20.

وبالرغم من استمرارية تسوية المدفوعات في عقود التجارة الدولية من خلال الطرق التقليدية وبعض الطرق الإلكترونية عبر الإنترنت؛ إلا أنها تعاني من العديد من السلبيات مثل البطء، التكاليف المرتفعة، المخاطر الأمنية، التقلبات في سعر الصرف، وعدم المرونة (Bollen, 2007). هذه السلبيات دفعت العديد من الشركات والأطراف في عقود التجارة الدولية إلى البحث عن حلول دفع أكثر فعالية وأماناً، كالدفع بالعملات الرقمية؛ حيث أن هناك اتجاه متزايد إلى اعتمادها واستخدامها، وقد أطلقت نحو تسع دول عملاتها الرقمية من خلال بنوكها المركزية، لكن حجم تداول تلك العملات مازال محدوداً. ومن ثم، فإن استخدام الأصول المُشَفَّرة بشكل مستقبلي يؤثر على إدارة التدفقات الرأسمالية، قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف قدرة أنظمة الدفع الدولي بصورتها الراهنة (داي، 2018، ص 285).

الفرع الثاني: إمكانية قبول البيتكوين كوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية

يعد الدفع باستخدام العملات الرقمية من التطورات الحديثة التي يمكن إضافتها إلى أنظمة الدفع في التجارة الدولية؛ حيث يمكن استخدام العملات الرقمية مثل البيتكوين والإيثريوم في بعض الحالات لتجاوز القيود البنكية، ويساعد ذلك في تسهيل المدفوعات عبر الحدود بسرعة ودون رسوم تحويل العملات، أو بكلفة منخفضة، وعدم قابليتها للعكس، فضلاً عن قدرتها على تسهيل المدفوعات الصغيرة والمشتريات في الخارج؛ إلا أن موضوع قبول البيتكوين كوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية موضوع ذو طابع قانوني وتجاري معقد، وذلك بسبب التحديات المتعلقة بالقوانين المحلية والدولية، والتقلبات في قيمة العملة، إضافة إلى قضايا الأمان والتكنولوجيا. ومع ذلك، فإن البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى تثير اهتماماً متزايداً في مجال التجارة الدولية كوسيلة للدفع، خاصة في سياق زيادة الرقمنة والابتكار في الأسواق المالية. وسنعرض في هذا الفرع لأوجه ملائمة العملة الرقمية البيتكوين كوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية وذلك من خلال بيان مدى ملائمتها لمتطلبات هذه العقود، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: ملائمة البيتكوين لمتطلب السرعة في إنجاز المعاملة التجارية وسهولتها

تمتاز قاعدة وسجل بيانات تقنية البلوك تشين، بكونها قاعدة مفتوحة للجميع، فهي تعد بمثابة دفتر حسابات ضخمة تسجل فيه عدد من وحدات البيتكوين الموجودة، وهذه القاعدة متاحة لجميع مستخدمي النظام، ولديهم نسخة على جهاز الحاسب الخاص بهم، حيث يمكن الاطلاع عليه وتعديله وفقاً لقواعد تقنية معينة. والعملية الرقمية بهذه التقنية تتناسب ومتطلبات معاملات التجارة الدولية من حيث سرعة المعاملات وإنجازها وسهولتها، وإمكانية تداولها عبر الحدود الإقليمية دون ضرائب أو رسوم على التحويلات، وتتم عملية الدفع بشكل مباشر بين المصدر والمستورد دون تدخل من أي وسيط أو جهة مركزية (Joshi, 2017).

يضاف إلى ذلك إلى أن توفر التقنيات والوسائل الإلكترونية الحديثة القائمة عليها هذه العملة والسرعة في عمل وإنجاز المعاملات والتكلفة المتدنية فضلاً عن الشفافية وتوفير الرقابة والأمن بشكل مستقل عن الوسطاء والمصارف، جعل منها كتلة اقتصادية كبيرة²¹.

ثانياً: ملائمة البيتكوين لمتطلب السرية والشفافية التي تقتضيها عقود التجارة الدولية

يعد من متطلبات التجارة الدولية ضرورة إحاطة عقودها وتعاملاتها بالسرية والشفافية، وعدم الاطلاع على بيانات العملاء وحجم معاملاتهم وطبيعتها وبعد جميع ذلك من الاسرار التجارية التي يحصر التجار على عدم الإفصاح عنها بسبب ما قد يلحق بهم أضرار جراء المنافسات غير المشروعة

²⁰<https://stripe.com/resources/more/international-payments-101-what-they-are-and-how-they-work#what-are-international-payments>.

²¹ World Bank Group , "Distributed Ledger Technology (DLT) and blockchain, FinTech note, no.1." (2017) pp.1, Available on: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/177911513714062215/pdf/122140-WP-PUBLIC-Distributed-Ledger-Technology-and-Blockchain-Fintech-Notes.pdf>.

والتي تتمثل بالعديد من الوسائل والتي منها المشابهة من قبل المستوردين في طلب نفس البضائع والمنتجات أو المشابهة في تصنيع السلع والخدمات من قبل المصدرين.

ومما لا شك فيه أن جميع الوسائل التقليدية المتبعة بالدفع والوفاء لا تؤمن السرية المطلقة التي يرغب بها المتعاملون بالتجارة الدولية بسبب ضرورة وجود وسيط يجب أن تمر من خلاله؛ الأمر الذي سيمكنه من الاطلاع على حجم المدفوعات وطبيعة البضاعة المصدرة أو المستوردة ومدى حاجة الأسواق لها وكثير من البيانات الخاصة بالعملاء والتي تكون عرضة للكشف عنها وإلحاق الضرر بأصحابها.

في حين الدفع من خلال العملة الرقمية البيتكوين يكفي فيه مجرد عنوان البريد الإلكتروني لفتح حساب للتعامل بها من خلال محفظة إلكترونية افتراضية، ولا يلتزم صاحب المحفظة بتقديم أي شكل من أشكال تحقيق الهوية، ومن خلال عملية تشفير معقدة، حيث يتمتع الحساب بدرجة عالية من السرية، حيث يتكون النظام من كودين أحدهما عام والآخر خاص، يسجل الكود العام في قاعدة بيانات البلوك تشين، ويكون متاحاً للجميع أما الكود الخاص يكون حكراً على طرفي الصفقة، وهذا يؤمن أعلى درجات السرية؛ الأمر الذي يطمئن إليه المتعاملون بعقود التجارة الدولية (Vaivade, 2020, p. 18).

كما أن نظام البيتكوين قائم على أساس البلوك تشين، وتساعد هذه التقنية على تجنب مشكلة الصرف المزدوج، أي استخدام البيتكوين عدة مرات في الشراء، حيث يتم تسجيل كافة المعاملات وتحديثها، ويمكن الوصول إليها بسهولة من قبل مجتمع المستخدمين؛ الأمر الذي يسمح بتتبع مسار انتقال كل البيتكوينات منذ تاريخ انشاء النظام، وذلك من خلال سلسلة تحركاتها على هذا النظام (Nikolei, 2012, p. 4).

ثالثاً: التحرر من سطوة البنوك والوسطاء الماليين

تقدم سابقاً أن جميع الطرق التقليدية المتبعة للوفاء في عقود التجارة الدولية، لا بد لها من أن تتم من خلال الوسطاء الماليين أو البنوك، وبدون هذه الوساطة لن تتم أي معاملة، وغالبية هذه الوساطات مرتبطة باقتصاديات دول العالم الأول؛ كالولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض سطوتها وهيمنتها الاقتصادية على كافة دول العالم، فلا تكاد تجري معاملة بيع دولي في العالم إلا من خلال بنوكها أو مؤسساتها المالية أو بعملتها الوطنية (الباجوري، 2023، ص 3).

وهذا بدوره يعمق ويزيد من حدة تبعية دول العالم لها وارتباطها بها، ويزيد في المقابل من نفقات معاملات التجارة الدولية بسبب العمولات التي تفرضها؛ وهذا بدوره سينعكس على المستوردين والمصدرين ومن ثم على أبناء المجتمعات البشرية التي يتبع لها هؤلاء المصدرين والمستوردين (داي، 2018، ص 161).

في حين أن الدفع من خلال العملات الرقمية وعلى رأسها البيتكوين سيزيل مثل هذه التبعية، ويتم التحرر من سطوة هذه الدول وبنوكها ومؤسساتها المالية التي تلقي بثقلها على دول العالم الثالث، ولعل عدم اعتماد وانتشار الدفع بهذه العملة وعدم قبولها لغاية الآن بسبب المؤثرات السياسية التي تفرضها الدول الغربية على المجتمع الدولي لتبقي سيطرتها الاقتصادية على اقتصاديات العالم أجمع. وهذا بدوره يشكل تحدياً للبنوك المركزية خصوصاً بعد ما بدأت تؤثر على العرض النقدي والسياسة المالية بشكل كلي (عالمية، 2022، ص 7).

واجد في هذا المقام الإشارة إلى مقولة للرئيس الأمريكي ترامب في حديث له أمام ناخبيه "اليوم قررت أن أخبركم بكل ما يجري وإلى أين يتجه العالم في ظل كل المتغيرات الذي حصلت طيلة (400) عام، تذكرون عام 1717 الذي كان ولادة العالم الجديد. وتذكرون أن أول دولار طبع عام 1778 لكي يحكم العالم، وليبدأ نظام عالمي جديد يحكمه المال والإعلام ولا مكان فيه لله ولا للقيم الإنسانية. (مرهج، 2020)

رابعاً: تساهم عملية الدفع بالعملة الرقمية البيتكوين في تنمية التجارة الدولية

لقد ساهمت التجارة الإلكترونية بوجه عام في دفع عجلة النمو في معاملات وعقود التجارة الدولية، حيث بات هذا النوع من التجارة يمثل نسبة كبيرة في معاملات التجارة الدولية، ويرجع سبب هذه الزيادة يرجع أساساً إلى عامل التقنية التي تتميز به التجارة الإلكترونية، وهذا العامل ساعد وسهل على إمكانية القيام بمختلف التعاملات التجارية بين الأطراف من بلدان مختلفة وفي ظروف زمنية قياسية لا تتعدى الدقائق (العمر، 2023، ص 8). ولعل من أبرز الالتزامات في معاملات التجارة الدولية وعقودها هو الوفاء بقيمة البضائع والسلع المشتراة من قبل المستورد، ولذلك فإن اختيار وسيلة الدفع المناسبة يساهم وبشكل كبير في خدمة التجارة الدولية. ولهذا فإن اختيار الدفع بالعملات الافتراضية يحقق عدد من المزايا مقارنة مع الوسائل التقليدية المشار إليها سابقاً ابتداء من التكلفة المخفضة، وعدم وجود وسطاء ماليين بين أطراف المعاملة، كما أنها عابرة للدول، وتمتاز بسهولة الاستعمال وسرعة الدفع بها، وأكثر أماناً منها (Perkins, 202, p. 10).

الفرع الثالث: تحديات عملة البيتكوين كوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية

بالرغم من إيجابيات الدفع بالعملة الرقمية البيتكوين وملاءمتها لعقود التجارة الدولية من الناحية النظرية البحتة، إلا أنها لا تزال محفوفة ببعض المخاطر والسلبيات الواقعية والتي يمكن حصرها بالآتي:

أولاً: التحديات التقنية والاقتصادية

تتمثل هذه التحديات أولاً بجهالة مصدر هذه العملة، حيث قامت هذه العملة الرقمية بناء مشروع تقدم به شخص يدعي ساتوشي ناكamoto (اسم افتراضي) مؤسس على أفكار ودراسات منظمة غير رسمية تجمع عددًا من المهتمين بالتشفير ممن كان لهم دور من أجل ترسيخ مبدأ احترام الخصوصية والتحرر من الوسطاء الماليين. كما تتمثل هذه التحديات بعدم استقرار هذه العملة وتذبذبها بشكل كبير، فهي وأن ارتفعت قيمتها فإنها معرضة للنزول

الحاد والسرعة، وهذا الأمر حدا بالبعض بوصفها نوعاً من القمار وبأنها تشبه أموال لعبة بنك الحظ في إشارة إلى عدم وجود قيمة حقيقية للعملة الافتراضية (Hansen, 2021).

وهناك من يرى أيضاً أن شبكة البيتكوين مفتوحة المصدر يمكن لأي مبرمج محترف أن يعدل عليها، ويطور البرنامج الذي يعمل عليه المتداولون للعملة والمنتجون لها، مما قد يسبب تغييراً غير متوقع في النظام العام، ويؤدي إلى انهيارها وضياع حقوق المستخدمين. وبالتالي فإن التعامل معها ينطوي على مخاطر عديدة كالهجمات الإلكترونية وقرصنة البرامج والفيروسات التي قد تتسبب في إغلاق منصات كبرى لتداول البيتكوين، ومثال ذلك ما حدث مع شركة (مت جوكس) حيث أوقفت عمليات السحب بحجة الأخطاء التقنية في فبراير من عام 2014، ثم ما لبثت وأن تقدمت بطلب لوقياتها من الإفلاس (Nguyen and others, 2014, p. 4).

ومن جهته يرى صندوق النقد العربي أن مخاطر العملات الافتراضية على القطاع المالي مرتبط باستخدام العملات وتقلب الأسعار، فإذا نظرنا إلى للتزايد الكبير في الاستثمار في البيتكوين المتداول في الأسواق، يمكن أن تشكل هذه العملة تهديداً للاستقرار المالي. وأشار الصندوق إلى وجود أربعة عناصر رئيسية تحدد من استخدام البيتكوين كأداة استثمارية تتمثل ب قيمة البيتكوين والتقلب في سعرها لعدم ارتباطها بمعظم الأصول التقليدية، واعتمادها بشكل خاص على ثقة المتعاملين، وعدم وجود صناديق استثمار معتمدة عليها، إضافة لكونها عملة غير منظمة. ويرى الصندوق أيضاً أن العملات الافتراضية الأخرى تشجع على التحايل على القواعد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإخفاء هوية التحويلات التي يمكن أن تستخدم للأغراض الإجرامية "البيع على الانترنت للسلع والخدمات غير القانونية" أو لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب²².

ونحن بدورنا نرى أن جميع هذه المخاطر تؤثر سلباً على استقرار المعاملات وغياب الثقة بالعقود الذكية والتي باتت تصدر المشهد وتظهر بشكل جلي في عقود التجارة الدولية. ومما لا شك فيه نظرية استقرار المعاملات هي الأصل قانوناً مقابل الاستثناء الذي هو نظرية البطان التي تقود إلى آثار مدمرة وخاصة في ميدان معاملات وعقود التجارة الدولية والتي يترتب على تحققها هدر العديد من المصالح التي تؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي بمجموعه.

ثانياً: التحديات القانونية والتشريعية

إضافة للتحديات التقنية والاقتصادية، فقد أثارت هذه العملات وخصوصاً البيتكوين جدلاً تشريعياً وسياسياً لعدم تمكن أي دولة من فرض السيادة والسيطرة عليها. فهي لا تزال محط تخطيط وخلاف في التعامل معها من قبل الدول والحكومات.

وقد حاجج العديد من الباحثين بعدم قانونية العملات الرقمية، وبأنها لا تقترب في طبيعتها مع العملات الرسمية الوطنية أو العملات الأجنبية والأدوات المالية الأخرى. ولا يمكن ربط الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية بمفهوم قانوني سابق الوجود، لأن تكييفها على هذا النحو يؤدي إلى تطبيق أحكام قانونية لا تلائم الطبيعة الخاصة للعملات الافتراضية (Roussille, 2015, p.27).

وهناك من يرى أنه لا يجوز للدائن عدم قبول عملة نقدية أو ورقية لها سعر قانوني رسمي لسداد دينه، تحت طائلة التعرض لعقوبات جنائية، في حين أن رفض الدائن تسلم عملات رقمية افتراضية مقابل دينه لا يجعله محلاً لمسألة جنائية. يضاف إلى ذلك أن الدولة عند قيامها بإصدار عملة وطنية معينة فإنها تحدد لها سعراً رسمياً مرتبطاً بالنظام العام لا يمكن الاتفاق على تعديله. فالأحكام القانونية المنظمة للسعر الرسمي للعملات الوطنية لا تطبق على العملات الافتراضية، وبالتالي فإنها من هذه الجهة تختلف أيضاً عن النقود الإلكترونية التي تجد مصدرها في العملات الرسمية؛ في حين أن العملات الافتراضية كما بينا سابقاً مجهولة المصدر (Martin, 2013, p. 2117).

ومن زاوية السياسة الجنائية فقد ذهبت بعض الدراسات إلى الإشارة إلى خطورة العملات الرقمية بعد أن قامت بعض الشركات الكبرى، وبخاصة متعددة الجنسيات من قبول التداول بها كوسيلة للدفع، وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن العملات الرقمية المشفرة فيها درجة عالية من الخطورة وتنطوي على تهديد جسيم بمصالح الدول واستقلالها، وأنها قد ترتبط بمجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية، وتؤدي دوراً مهماً في ارتكاب الجرائم السيبرانية (شمس الدين، 2019). كما وأن التعامل معها قد يلحق ضرراً كبيراً بطائفة كبيرة من المصالح الجوهرية في المجتمع، وإن أي نظام إجرائي سيعجز عن ملاحقة الجرائم التي تستخدم فيها هذه العملات أو الحد منها، ويجب على مشرعي القانون الجنائي منع التعامل بها وتجريمها²³.

ونخلص من ذلك إلى أن العملات الرقمية تواجه عدداً من المشكلات القانونية، فهي من جهة غير معترف بها قانوناً في العديد من الدول، ومن جهة أخرى لا يتم تنظيمها من قبل سلطة مالية أو جهة مركزية تضبط إصدارها وتتحكم بعرضها، وتراقب أسعارها، وتدعمها وتحميها. علاوة إلى عدم وجود جهة قانونية يحتكم إليها في حل النزاعات بين المتعاملين بها، وغياب التشريعات والقوانين النازمة للتعامل فيها ومعها.

ثالثاً: أثر التحديات على التعامل بعملة البيتكوين كوسيلة للوفاء

يمكن بيان أثر هذه التحديات من خلال إبراز الاتجاهات الدولية من إقرارها والسماح بالتعامل معها أو حظرها ومنع تداولها، وبالتالي هذه بدورها ينعكس على مدى قدرة ملائمة هذه الوسيلة للوفاء في عقود التجارة الدولية من عدمه. والحقيقة أن موقف الدول من العملات الافتراضية الرقمية بوجه

²² مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، ورقة مقدمة إلى أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، صندوق النقد العربي - أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة متاح على الرابط الآتي:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-risks-and-repercussions-of-cryptocurrencies-on-the-financial-sector.pdf>.

²³ تقرير مجموعة العمل المالي (FATF)، "العملات الافتراضية، التعريفات الرئيسية والمخاطر المحتملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، (يونيو 2014) ص 8، تم الوصول إليه في 27 مارس 2022، متاح على الرابط الآتي: <http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf>.

عام والبيتكوين بوجه خاص لا يزال غير محدد؛ بل إنه متغير في كثير منها، حيث تذهب بعض الدول إلى تحريم التعامل معها واعتبارها غير قانونية. في حين أجازت بعض الدول التعامل معها واعتبارها كوسيلة للدفع والوفاء كالنقود التقليدية بل وتقوم مقامها.

1. الدول الرافضة لعملية البيتكوين كوسيلة للوفاء والتداول

تعد روسيا من الدول التي تحظر التعامل بالعملات الافتراضية بوجه عام، وعلى وجه الخصوص البيتكوين، وقد حذرت من التعامل بالعملات الافتراضية، وأصدر البنك المركزي الروسي تحذيراً خاصاً بعملية البيتكوين (الجميلي، 2019، ص 166). وقد حذا حذوها كل من بوليفيا والأكوادور وأفغانستان والصين والمكسيك وزامبيا وجزر المالديف وغيرها من الدول الأخرى وقررت وضع قيود على استخدامها (العثمان، 2019، ص 608). ذهبت بعض الدول العربية كالأردن والسعودية ومصر إلى التحذير منها وحظر التعامل بها (جردات، 2020، ص 180)؛ فقد صرح محافظ البنك المركزي في الأردن أن الأردن ينتهي إلى الدول التي حظرت العملات الافتراضية لعدة أسباب منها عدم وجود إطار قانوني يضمن حق اللجوء للطعن في المعاملات لدى الجهات القضائية، وعدم قدرة المتعاملين على توريثها في حال الوفاة أو فقدان الأهلية، فضلاً عن الخوف من عمليات غسيل الأموال وتمويل المنظمات الإرهابية (شعبان وآخرون، 2020)²⁴.

وفي المقابل، وفي سبيل التخفيف من حدة هذا المنع على اعتبار ما يمكن حصوله من تطورات بشأن هذه العملات وانتشارها واعتباراً واقعاً حتمياً لا مفر منه، فقد أشار إلى إمكانية السماح بالتعامل مع تلك العملات مستقبلاً بعد سن التشريعات والتعليمات التي تضمن عدم وجود غسيل أموال وتمويل للمنظمات الإرهابية. وأن البنك المركزي الأردني يدرس إمكانية إصدار عملة رقمية رسمية تكون مدعومة بالدينار الأردني (الجبوسي، 2023، ص 48).

وفي السعودية والتي يعد اقتصادها من أحد كبريات الاقتصاد في العالم، ولها وزنها في عالم التجارة الدولية من حيث مساحتها وجغرافيتها ومواردها حيث تعد من أكبر مصدري المشتقات النفطية في المنطقة والعالم، فقد اتخذت مؤسسة النقد السعودية قراراً بمنع المصارف باختلاف أنواعها من شراء عملة البيتكوين على اعتبار أن هذه العملة وهمية وغير موثوقة وغير محكومة ببنك مركزي يحكم إجراءاتها وسياساتها. يضاف إلى ذلك ما يتم تداوله حول بعض الشركات العالمية التي اعتمدت عملة البيتكوين لشراء سلعتها لا يمكن إثباته عن طريق القوائم المالية لهذه الشركات، كما أن هذه العملة قد تكون وسيلة فعالة لنقل غير مشروع لهذه الأموال، بخاصة أنها لا تخضع لأي ضوابط ولا نظام ضريبي ولا منظومة قانونية واضحة المعالم (عبدالعزیز، 2017، ص 22).

طبقاً لقانون البنك المركزي المصري رقم 194 لسنة 2020، يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تتجاوز عشرة ملايين جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أيًا من أحكام المادة 206 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي. كما نص القانون على أنه في حالة العودة لمخالفة أحكام المادة 206 من القانون، يحكم بالحبس والغرامة معاً. وتنص المادة 206 من القانون على: "يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية، أو الاتجار فيها، أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها، بدون الحصول على ترخيص من مجلس إدارة البنك المركزي طبقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها".

2. الدول التي تجيز التعامل مع عملة البيتكوين كوسيلة للوفاء والتداول

وفي مقابل الدول التي لا تجيز التعامل مع عملة البيتكوين كوسيلة للوفاء، فقد بين الاتحاد الأوروبي أن ضريبة الدخل للقيمة المضافة لا تنطبق على التحويل بين العملة التقليدية وعملة البيتكوين. بالرغم من عدم إصدار الاتحاد الأوروبي لأي تشريع محدد يتعلق بوضع عملة البيتكوين. وفي موقف حديث نسبياً ولافت لمحكمة العدل الأوروبية، وبناء على طلب المدعى عليه (Hedqvist) من المحكمة تحديد ما إذا كانت عمليات تبادل العملات التقليدية (مثل اليورو) بالعملات الافتراضية (مثل البيتكوين) يجب أن تخضع لضريبة القيمة المضافة أم لا؟ فقد قضت أن تبادل العملات التقليدية بوحدة العملة الافتراضية لا يُعدّ خدمة خاضعة لضريبة القيمة المضافة، وأنه يجب على الدول الأعضاء أن تعفي جملة من الأمور المتعلقة بالعمل؛ مما يعني أن مثل هذه المعاملات تعتبر معفاة من الضريبة.

وهذا جعل من البيتكوين عملة بدلا من كونها سلعة وفقا لقرار المحكمة، وبالتالي لا ينبغي فرض ضريبة عليها؛ لأن البيتكوين يجب أن تعامل كعملة ووسيلة للوفاء والدفع بها مثل العملات التقليدية لأغراض المعاملات المالية²⁵. ويعد هذا القرار مهماً في إطار التشريعات الأوروبية بشأن العملات الافتراضية، حيث أدى إلى استثناء هذه المعاملات من ضريبة القيمة المضافة، وهو ما أثر بشكل كبير على كيفية تنظيم التعاملات التجارية الدولية بالعملات الرقمية في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

وقد أعلنت الهيئة الفيدرالية للرقابة المالية في ألمانيا (BaFin) لسنة 2013 أن البيتكوين يمكن أن يُعتبر أداة دفع قانونية واعتبرت التعامل بها بمثابة نقد رقمي²⁶. وفقاً لهذا الإعلان، يُمكن استخدامها كوسيلة لتبادل السلع والخدمات، لكنها ليست عملة رسمية في ألمانيا. وفي عام 2018، اعترفت ألمانيا رسمياً بعملية البيتكوين وعدتها بأنها من أنواع النقود الإلكترونية، واعتللت عن فرض الضرائب على الشركات التي تتعامل في العملات الرقمية (بما في ذلك البيتكوين) الشركات التي تستخدم العملات الرقمية مثل البيتكوين ستُخضع للضرائب على الأرباح الناتجة عن تداول العملات الافتراضية. كما أكدت

²⁴ أنظر التعميم الصادر بموجب كتاب البنك المركزي رقم (16361/4/27) وتاريخ 2019/11/24.

²⁵ أنظر قرار محكمة العدل الأوروبية (CJEU) في 2015 في قضية "Hedqvist" رقم (C-264/14) التي كانت تتعلق بتحديد ما إذا كانت المعاملات المتعلقة بالعملات الرقمية (مثل البيتكوين) تخضع لضريبة القيمة المضافة (VAT) في الاتحاد الأوروبي.

²⁶ BaFin هيئة الرقابة المالية الألمانية: قدمت هذه الهيئة أول تصريح رسمي لها في 2013 بشأن البيتكوين كأداة دفع خاصة.

الحكومة على أن المعاملات التجارية التي تتم باستخدام العملات الرقمية ستكون خاضعة لضريبة القيمة المضافة (VAT) مثل أي نوع آخر من المعاملات التجارية (جاسم، 2021، ص 366). ويعد هذا القرار خطوة مهمة في تنظيم العملات الرقمية، حيث يشير إلى أن البيتكوين يمكن أن يُعتبر وسيلة تبادل مشروعة في النظام المالي، لكنه ليس بديلاً للعملة التقليدية. ويمكننا القول إن ألمانيا كانت رائدة في تنظيم البيتكوين والعملات الرقمية وتوضيح كيفية التعامل معها قانونيًا (جاسم، 2021).

في يونيو 2021، أصبحت السلفادور أول دولة تقبل البيتكوين كوسيلة للدفع، بالإضافة إلى العملة الرسمية للسلفادور، وقد اعتمد "قانون البيتكوين" في يونيو 2021.²⁷ يتطلب القانون من البنك المركزي في السلفادور وهيئة النظام المالي في السلفادور اعتماد قواعد وتنظيمات لتسهيل استخدام البيتكوين ومعدل تحويل البيتكوين إلى الدولار الأمريكي. وتشير التشريعات أيضًا إلى أنه يمكن دفع الخصومات الضريبية بالبيتكوين، وأن أسعار السلع يمكن أن تُحدد بالبيتكوين.²⁸ ولا شك أن ذلك لا يعني أن تحل البيتكوين محل استخدام العملات التقليدية في السلفادور تمامًا، لكنها خطوة شجاعة نحو الاعتراف بالعملات المشفرة، نظرًا لأنها السابقة الأولى ويهدف هذا إلى خلق وظائف جديدة من خلال تطوير البنية التحتية، وتعزيز توافر الخدمات المالية، وإضفاء الشرعية (YERELİ, ORKUNOĞLU-ŞAHİN, 2020. P. 5).

في يناير 2015 في الولايات المتحدة، تم تقنين العملة المشفرة (Farell, 2015, p. 12) وتم اعتبارها أصولًا لأغراض الضرائب الفيدرالية، ويطبق عليها المبادئ المطبقة على عمليات الأصول. ويخضع الدخل الناتج عن معاملات العملات المشفرة داخل الولايات المتحدة لضريبة الدخل، وضريبة الأرباح الرأسمالية، وضريبة العمل. وإذا كانت قيمة العملة المشفرة التي يحصل عليها الأشخاص الذين يقومون بالتعدين هي القيمة التي يتم حسابها على أساس القيمة السوقية، وكان العمال الذين يتفاوضون رواتبهم بالعملة المشفرة، فإنها تخضع لضريبة الدخل، وضريبة العمل، والضرائب الأخرى ذات الصلة بغض النظر عن حجمها، ويجب الإبلاغ عن جميع أنواع عمليات البيتكوين إلى مصلحة الضرائب الأمريكية. ومع ذلك، في الولايات المتحدة، يتم فرض ضرائب على الأرباح طويلة الأجل من معاملات العملات المشفرة بمعدل أقل من الأرباح قصيرة الأجل، مع الأخذ في الاعتبار مستويات الدخل الفردية (Boehm & Pesch, 2014).

وقضي مؤخرًا في الولايات المتحدة الأمريكية من أحد المحاكم الفيدرالية بالاعتراف بعملة البيتكوين وبكونها نوع من أنواع النقود الافتراضية، ويمكن أن تخضع للتنظيم الحكومي.²⁹ وقد جاء هذا القرار في وقت تشهد فيه الولايات المتحدة تحولاً نحو تنظيم أكثر شدة للعملات الرقمية، حيث كانت هناك العديد من القضايا التي تتعلق بكيفية تنظيم العملات الرقمية مثل البيتكوين وفرض الضرائب عليها، بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالاحتيال، وغسل الأموال، ومخاطر الأمن السيبراني. كما أن هذا القرار يعكس تحولاً كبيراً في كيفية تعامل الولايات المتحدة مع العملات الرقمية، حيث يمكن أن تُعتبر البيتكوين الآن من أنواع النقود الافتراضية التي تحتاج إلى تنظيم حكومي، مما يعكس التوجه نحو مزيد من التشريعات والرقابة في المستقبل.

في عام 2023، وافقت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية على تغيير بعض القواعد للسماح بإطلاق صناديق تداول البيتكوين (Bitcoin ETFs). وهذه الموافقة تتيح للمستثمرين المؤسسيين والأفراد على حد سواء الوصول إلى البيتكوين من خلال طرق أكثر تنظيمًا في الأسواق المالية التقليدية، وهي خطوة طال انتظارها ستمنح المستثمرين العاديين إمكانية الوصول إلى العملة المشفرة المثيرة للجدل والمتقلبة. وهذا بدوره يقود إلى الآتي:

- فتح الأسواق المالية أمام البيتكوين: تعتبر موافقة هيئة الأوراق المالية خطوة مهمة نحو دمج العملات الرقمية في الأسواق المالية التقليدية. فهذا سيجلب للمستثمرين التقليديين مثل الصناديق الاستثمارية والبنوك والمستثمرين الأفراد فرصة تداول البيتكوين بطريقة أكثر أمانًا وتنظيمًا.
 - تسهيل الوصول إلى البيتكوين: مع صناديق تداول البيتكوين، لن يحتاج المستثمرون إلى التعامل مع التحديات التقنية مثل محفظة البيتكوين أو معايير الأمان الخاصة بها، بل سيقومون بشراء أسهم الصندوق مباشرة كما لو كانوا يشترون أسهم شركة.
 - مزيد من التنظيم والرقابة: يعتبر هذا القرار خطوة نحو زيادة التنظيم والرقابة على سوق البيتكوين. الهيئة ستوفر إشرافاً أكبر على المعاملات والمنتجات المالية المتعلقة بالبيتكوين، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية.
- ونخلص مما سبق، إلى أنه وبالرغم التحذير الصادر من العديد من البنوك المركزية الدولية والعربية من التعامل بهذه العملة الرقمية، بهدف حماية المستهلكين والمتعاملين بها؛ إلا أن هذه العملات لم تمنع سوى في عدد قليل من الدول، وفي وسط مخاوف هيمنة العملات الرقمية بوجه عام على النظام المصرفي العالمي وعلى وجوده المستقبلي نتيجة تزايد التعاملات بهذه العملات وتقدمها على حساب النقود التقليدية والإلكترونية.
- وفي هذا الصدد يقول كولين ستون، الباحث الاقتصادي في حوار مع بي بي سي عربي، "أنه من المنطقي أن تحارب الدول العملات الرقمية، فالبنوك المركزية، والاقتصاد الرسمي هم من يتحكم في العرض والطلب والسعر ونسب الفائدة. ثم تأتي العملات الرقمية لتبين أنه يمكن إقامة نظام مثل هذا بدون متحكم".

الخاتمة:

²⁷ International Trade Administration, "El Salvador Adopts Bitcoin as Legal Tender" (Official Website of the International Trade Administration, June 16, 2021) Accessed April 10, 2022. Available on <https://www.trade.gov/market-intelligence/el-salvador-adopts-bitcoin-legal-tender>.

²⁸ Legislative Assembly of El Salvador, "El Salvador, the first country in the world to recognize Bitcoin as legal tender" (official website of Legislative Assembly of El Salvador, 2021). Accessed April 10, 2022. Available on <https://www.asamblea.gob.sv/node/11282>

²⁹ في عام 2021، قضت محكمة استئناف الدائرة التاسعة (9th Circuit Court of Appeals) بأن البيتكوين يمكن أن يُعتبر عملة افتراضية بموجب قوانين الولايات المتحدة، وأشارت إلى أن البيتكوين يمكن أن يكون خاضعاً لتنظيم الحكومة الأمريكية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بمكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CFT).

لقد شهد العالم في نهاية القرن الماضي وبداية هذه القرن الذي نحن على أعتابه، تطورًا ملحوظًا ومهمًا في المجال التقني والتكنولوجي، وقد ألقى هذا التطور بظلاله على كافة مناحي الحياة المختلفة من: سياسية واقتصادية وثقافية وقانونية واجتماعية، حيث شهد العالم ثورة صناعية رابعة ذات مضامين مختلفة عن سابقتها، من حيث سرعة تطورها وقصر عمرها وما أفرزته من أدوات تقنية جعلت شعوب الأرض جميعًا منشغلون بها. وقد كان من بين ذلك ظهور ما يسمى بالنقود الافتراضية أو الرقمية والتي فعلا تعد انقلاّبًا على الأسس والمبادئ والركائز التي قامت عليها النقود التقليدية. بل إن ذلك يعد بحسب ما وصفه بعض الاقتصاديون بأن تهديد للنظام المالي العالمي الذي يفرض هيمنته وسيطرته على العالم اجمع.

وقد خرجنا من خلال هذه الورقة بمجموعة من النتائج والتوصيات نوردها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

- تعد عملة البيتكوين من العملات الافتراضية والتي كانت أحد افرازات هذه الثورة التي نحن بصدد الحديث عن آثارها في هذا المؤتمر، وقد جعلت هذه الثورة من المستحيل ممكنًا وأثبتت أن السبيل إلى تحقيق الثروة ليس بالقوة الصناعية فحسب؛ بل يمكن ذلك أن يتم من خلال إبداع الأفراد في العالم الافتراضي وبصرف النظر عن الهوية والجنسية والمستوى والخبرة والموقع الجغرافي الأمر الذي منح للأفراد فرصًا من ذهب لتحقيق النجاحات في عالم المال والاقتصاد. وبذلك فإنها أصبحت واقعًا لا جدال فيها، وإنها هي ومثيلاتها ستكون عملة المستقبل القريب.
- توفر عملة البيتكوين ميزات لا تتوافر في باقي العملات، حيث يمكن الوفاء بها مباشرة ودون اللجوء إلى وسطات مالية أو بنوك مركزية، علاوة على كونها لا تخضع إلى أي رقابة مركزية أو سلطة نقدية، كما أن التداول بها لا يقتضي الوجود المادي لهذه العملة، فهي تلغي الارتباط بأي مؤسسة مالية في العالم؛ لأنها تتوزع على آلاف بل الملايين من أجهزة الحاسوب الشخصية.
- يعتري عملة البيتكوين العديد من الإشكالات والتحديات والصعوبات، فهي لا تعد نقدًا إلكترونية، لأنها لا تصدر مستندة إلى عملة ورقية أو معدنية معينة، كما أنها لا تعد نقدًا قانونية لعدم صدورهما عن جهة مالية مركزية ولا تخضع لرقابة جهة مالية معينة؛ وبالتالي فإن الحاجة ملحة لتنظيمها قانونيًا وتشريعًا وقضائيًا للحد من مخاطر استخدامها وحتى تكون صالحة لأن تكون سلعة أو وسيلة دفع أو أداة لتبادل الخدمات.
- تتلاءم عملة البيتكوين نظريًا وواقعيًا كوسيلة للوفاء والدفع مع طبيعة العقود التجارية الدولية القائمة على السرعة والثقة والائتمان وبخاصة عقود التجارة الإلكترونية والعقود الذكية التي رافق وجودها وجود عملة البيتكوين. وبخاصة إذا ما علمنا أن تجار العالم أصبحوا يعيشون تجاريًا كأنهم في سوق واحد، وتعد وسائل الدفع الإلكترونية والتي منها عملة البيتكوين كوسيلة للدفع حجر أساس تطور هذه التجارة وازدهارها.
- نتيجة للتطورات المتسارعة والمتلاحقة في المجال التقني والتكنولوجي وبخاصة أننا بدأنا نشهد علامات ثورة صناعية خامسة بدأت معالمها بالظهور؛ الأمر الذي سيجعل من المستحيل ممكنًا، وسوف ينظر إلى وسائل الدفع بالنقود التقليدية أنها من الماضي؛ فإنه لا بد ضرورة الإفصاح عن مستخدمي عملة البيتكوين، ويجب أن تكون سهلة ومتجانسة وصالحة للاستعمال دائما وقابلة للتقسيم حتى يمكن قبولها بالوفاء في أبسط عمليات البيع والشراء.

ثانيًا: التوصيات

- نوصي المجتمع الدولي وخاصة الجهات القائمة على تنظيم عقود وأعمال التجارة الدولية؛ كمنظمة التجارة العالمية والذراع القانوني للأمم المتحدة (الأونسترال)، الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يكون الهدف منه الوقوف على حقيقة عملة البيتكوين وغيرها من العملات الافتراضية ووضعها في إطار تشريعي وقانوني لضبطها وربطها بمؤسسة نقد دولية تعنى بتنظيمها والإشراف عليها، لا يكون الهدف منها مجرد السيطرة الاقتصادية على العالم بل التحرر من التبعات الاقتصادية التي تعوق تطور حركة وتبادل السلع بين الدول.
- نوصي حكومات الدول والبنوك المركزية فيها الاعتراف بها واعتبارها عملة قانونية، لأنها واقع لا مفر منه، ووضع تشريعات خاصة تنظم العمل بها، بما يضمن حقوق المتعاملين بها وحمايتهم من مخاطر استخدامها في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات.
- نوصي حكومات الدول العربية تسخير الجهود التقنية والعمل على إصدار عملات افتراضية شبيهة بعملة البيتكوين تكون متوافقة مع السياسات النقدية فيها وربطها بالمصادر الاحتياطية التي ترصد بها العملات الورقية والمعدنية التقليدية.
- تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية وبنك التسويات الدولية كوسيط يتمتع بثقة عالمية لتمكينها من إتمام صفقاتها المالية في عقود التجارة الدولية بكفاءة وفعالية عاليتين. ودعمها لتحقيق المستوى المطلوب من الاستقرار النقدي على المدى القصير والمتوسط بما لا يعوق تغيرات أسعار الفائدة وانتشار النقود الإلكترونية، والتحكم في المعروض النقدي من الاحتياطيات الأجنبية.
- بات من الضروري استخدام أحدث التقنيات المعززة للتجارة الدولية، ولا سيما التكنولوجيات المتطورة منها، وذلك جنبًا إلى جنب مع تعزيز المنافسة العادلة والنزاهة بين مقدمي خدمات المدفوعات الدولية، بما يؤدي إلى تسوية المعاملات التجارية عبر الحدود بأقصى درجات السرعة، وبأدنى حد من التكلفة. ويستدعي ذلك إنشاء منصات رقمية دولية متطورة تستجيب لحاجات الاقتصاد العالمي بمختلف أطرافه لتطوير قواعد التجارة الدولية المستقرة وتعزيز الثقة بين شركاء التجارة، ولا سيما الشركات الدولية وعلاقتها بالشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، نادر شعبان. (2015). *النقود الإلكترونية*. الدار الجامعية.
- الباجوري، سمر. (2023). فك الارتباط: مستقبل الدولار الأمريكي في النظام المالي العالمي بعد الحرب الروسية الأوكرانية. *مجلة دراسات خاصة*، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23، 3.
- الباحوث، عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز. (2017). *النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وأثارها الاقتصادية*. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يناير، 12-21.
- جاسم، ميسر حسن. (2021). *العقود الذكية وتطبيقاتها على العملة الافتراضية: دراسة مقارنة*. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، 10(39). جرادات، محمد عبد الستار. (2020). *العملات الرقمية: مظلة جديدة للصفقات المشبوهة وغسل الأموال*. *مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية*، 5(1).
- الجميلي، عمر عبد عباس. (2019). *العملات الافتراضية: واقعها وتكيفها الفقهي*. *وقائع المؤتمر الدولي الخامس عشر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة*، 173-191.
- الجبوسي، أحمد محمد. (2023). *العملات الرقمية بين الضوابط القانونية والشرعية: حالة الأردن*. *مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية*، 8(1)، 33-78.
- حراقة، سميرة، ولطرش، زهية. (2021). دور تكنولوجيا البلوك تشين في تعزيز كفاءة المدفوعات الدولية: دراسة حالة تجربة سنغافورة وكندا للدفع عبر الحدود بواسطة البلوك تشين، مشروع Jasper-Ubin *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، 7(3)، 218-243.
- داي، سارة. (2018). أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية: دراسة حالة الولايات المتحدة والصين. *أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية*. جامعة بسكرة.
- شعبان، بتول وآخرون. (2020). *العملات المشفرة*. دراسة مقدمة إلى البنك المركزي الأردني/ دائرة الإشراف والرقابة على المدفوعات الوطنية.
- العثمان، جمال عبد العزيز عمر. (2019). *الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية والموقف الشرعي منها*. *وقائع المؤتمر الدولي الخامس عشر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة*، 593-621.
- العمر، عدنان صالح محمد. (2023). *أصول التجارة الإلكترونية*. مكتبة جدير.
- المبطل، محمد. (2021). *النقود الافتراضية بالمغرب: من الاختيار إلى الضرورة*. *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*، عدد خاص (3)، أيلول، 61-79.
- مرهج، حسن. (2020، يناير 15). *تجار أمريكا والسيطرة على العالم: ترامب إنموذجاً*. صحيفة البناء. متاح عبر الرابط-<https://www.al-binaa.com/archives/229972>.
- المكنوزي، محمد هاي. (2020). *صعوبة تحديد الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية: دراسة على ضوء موقف المشرعين الفرنسي والأوروبي*. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية*، 17(2)، 540-543.
- الهنداوي، أحمد، الحموري، صالح، والمعايطة، رولا. (2017). *استشراف المستقبل وصناعاته: ما قبل التخطيط الاستراتيجي... استعداد ذكي*. دبي: قنديل للطباعة والنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Boehm, F., & Pesch, P. (2014). Bitcoin: A first legal analysis - with reference to German and US-American law. *Financial Cryptography and Data Security*. https://fc14.ifca.ai/bitcoin/papers/bitcoin14_submission_7.pdf (Accessed August 8, 2018).
- Bollen, R. (2007). The history and operation of international payment systems. *Journal of Banking and Finance Law and Practice*, 18(27), 1-2. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1756083
- Drobotovs, M. (2019-2020). Cryptocurrency and its taxation. *Thesis, Riga Graduate School of Law*.
- Farell, R. (2015). An analysis of the cryptocurrency industry. *Wharton Research Scholars*. Available at: https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1133&context=wharton_research_scholars (Accessed July 25, 2018).
- Haldane, A. G., Millard, S., & Saporta, V. (2008). *The future of payment systems*. Routledge International Studies in Money and Banking. Taylor & Francis e-Library, 255-261.
- Hansen, P. (2021, January 12). New crypto rules in the European Union – Gateway for mass adoption, or excessive regulation? Stanford Law School. <https://law.stanford.edu/2021/01/12/new-crypto-rules-in-the-eu-gateway-for-mass-adoption-or-excessive-regulation/>
- Joshi, L. (2017, December 28). Bitcoin: Real or virtual currency? *International Journal of Recent Scientific Research*, 8(12), 22354-22357. <https://recentscientific.com/bitcoin-real-or-virtual-currency>
- Kaplanov, N. (2012, March 31). Nerdy money: Bitcoin, the private digital currency, and the case against its regulation. *Temple University Legal Studies Research Paper*. <https://ssrn.com/abstract=2115203>

- MacKenzie, S. (2022, February 6). The 'Bitcoin Family' emigrates to Portugal for its 0% tax on cryptocurrencies. *CNBC*. <https://www.cnbc.com/2022/02/06/bitcoin-family-moves-to-portugal-crypto-tax-haven.html> (Accessed May 4, 2022).
- Nguyen, C. T., Hoang, D. T., Nguyen, D. N., Niyato, D., Nguyen, H. T., & Dutkiewicz, E. (2019). Proof-of-stake consensus mechanism for future blockchain networks: Fundamentals, applications and opportunities. *IEEE Access*. <https://ieeexplore.ieee.org/stamp/stamp.jsp?arnumber=8746079>
- Perkins, D. W. (2020). Cryptocurrency: The economics of money and selected policy issues. *Congressional Research Service*. <https://sgp.fas.org/crs/misc/R45427.pdf> (Accessed April 1, 2022).
- Roussille, M. (2015). Le bitcoin: Objet juridique non identifié. *Banque & Droit*, (159), January-February.
- Sigalos, M. (2022). The 'Bitcoin Family' emigrates to Portugal for its 0% tax on cryptocurrencies. *CNBC*. <https://www.cnbc.com/2022/02/06/bitcoin-family-moves-to-portugal-crypto-tax-haven.html>
- Stempel, J. (2016, September 19). Bitcoin is money, U.S. judge says in case tied to JPMorgan hack. *Reuters*.
- Suberg, W. (2017). Bitcoin to become 'just like money' in Australia July 1. *Cointelegraph*. <https://cointelegraph.com/news/bitcoin-to-become-just-like-money-in-australia-july-1>
- TJING, L. (2018). Regulating cryptocurrencies: Uncharted legal waters. *BBH Foreign Exchange, First Quarter Outlook*.
- Vaivade, A. (2020). Exploitation of cryptocurrencies as a tool for tax evasion: Technological and regulatory issues. *Riga Graduate School of Law*.
- Yereli, A. B., & Orkunoğlu-Şahin, I. F. (2020). Cryptocurrencies and taxation. *5th International Annual Meeting of Sosyoekonomi Society*. https://www.researchgate.net/publication/340210271_Cryptocurrencies_and_Taxation.